اصلاح السياسات

وسائل رئيسة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد نمى الاستثمار الأجنبي المباشر بوتيرة عالية منذ أوائل الثمانينات من هذا العقد. إذ كان نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات ما بين ١٩٨٥ – ١٩٩٥ من ما يقدر بحوالي ٦٠ مليار دولار أمريكي إلى حوالي ٣١٥ مليار. وبحلول عام ١٩٩٧، وصل التدفق الداخلي المترتب على الاستثمار الأجنبي المباشر ما يقارب ٤٠٠ مليار دولار، في حين بلغ التدفق الخارجي لهذه الاستثمارات حوالي ٤٢٤ مليار دولار.

وفي ظل الدور المحتمل للاستثمار الأجنبي المباشر والذي يمكن أن يقوم به في الإسراع من وتيرة النمو الاقتصادي، فقد بدأت البلدان النامية بالتنافس الحاد فيما بينها على فرص الاستثمار الأجنبي المباشر. وتضم بعض العوامل الرئيسية المؤثرة على اختيار الموقع المناسب للاستثمار الأجنبي المباشر القوانين التنظيمية للبلد المضيف وإجراءاته المصممة من أجل تيسير الأعمال والاعتبارات الاقتصادية.

العوامل السياسية والتنظيمية

- الاستقرار الاقتصادي والسياسي
- القوانين التي تحكم دخول وعمليات المستثمرين الأجانب
- المعايير ومعاملة الشركاء الأجانب
- وظائف وبنية الأسواق
- سياسات الخصخصة
- السياسات التجارية (التعرفة الجمركية والاتفاقيات الدولية)
- سياسات الضريبة
- قوانين الملكية الفكرية
- أطر التعاون الإقليمي

عوامل تيسير الأعمال

- خدمات تشجيع الاستثمار
- حوافز الاستثمار (بما فيها المالية والتمويلية)
- الاستهداف المركب للمستثمرين والقطاعات
- تقليل تكاليف النزاعات (الفساد والكفاءة الإدارية وما إلى ذلك)
- وسائل الترفيه (الفنادق الجيدة والخدمات التجارية وما إلى ذلك)
- خدمات ما بعد الاستثمار

عوامل اقتصادية

- البنية التحتية للاتصالات
- البنية التحتية المادية (الموانئ والطرق والطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية)
- إمكانية الوصول إلى الأسواق الإقليمية والعالمية
- العضوية في أطر الدمج الإقليمي
- تركيبة الأسواق
- نمو السوق
- إمكانية الحصول على المواد الخام
- كلفة العمالة الماهرة وغير الماهرة
- القدرات التقنية والإبداعية
- كلفة المدخلات (نقلها وإيصالها من وإلى وداخل البلد وما إلى ذلك)

اصلاح السياسات

توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر التي على واضعي السياسات أخذها بالاعتبار

- الإصلاح التنظيمي وتحرير السوق هي المكونات الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية.
- المستثمرون المحتملون، بما فيهم المغتربين العائدين على أمل الاستثمار في وطنهم، جميعهم غالباً ما تحبطهم العقبات التي يواجهونها. إذ أن الافتقار إلى قوانين محددة إضافة إلى قيام البيروقراطيين بوضع القوانين الاستبدادية يؤدي ذلك إلى جعل عمل أصحاب المشاريع بكفاءة أمر بالغ الصعوبة.
- تقوم المؤسسات متعددة الجنسيات بإقامة ممثليات خارجية لها في البلدان التي تكون فيها قوانين التجارة وأنظمتها منفتحة وواضحة.
- البلدان المهتمة بزيادة الاستثمار فيها عليها إيلاء الاهتمام بعوامل أخرى تؤثر على قرار المستثمر في اختيار الموقع. ومن بين هذه العوامل، الإجراءات التي تسهل الأعمال، من قبيل: سياسات تشجيع الاستثمار والحوافز وخدمات ما بعد الاستثمار وتطوير المرافق والإجراءات التي تعمل على خفض تكاليف النزاعات المترتبة على إقامة مشروع في بلد أجنبي.
- على الرغم من أن تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تكاليف بشرية ورأسمالية عالية، إلا أن الدول النامية تنفق المزيد والمزيد من أموالها على مثل هذه البرامج كي تتمكن من التنافس مع دول أكثر نمواً وذلك لتحظى بأموال الاستثمار الأجنبي المباشر.
- عندما يصل الأمر إلى العوامل الاقتصادية، فإن المؤسسات التي تتعهد بالتنافسية التي تعزز الاستثمار الأجنبي المباشر لا تسعى إلى خفض التكاليف وحصة أكبر في السوق فحسب، بل أيضاً الوصول إلى التكنولوجيا والقدرات الإبداعية. وهذه الموارد، كونها مختلفة عن الموارد الطبيعية، فهي من صنع الإنسان وهي موجودات مصنعة. وهذه الموجودات المصنعة بدورها تشتمل على البنية التحتية للاتصالات وشبكات التسويق والتكنولوجيا والقوة العاملة المتعلمة. أما المؤسسات التي تسعى للمنافسة بنجاح في السوق العالمية فيجب أن تمتلك مثل هذه الموجودات. وتصبح البلدان التي تطور لديها مثل هذه الموجودات أكثر جذباً لأنظار الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تقوم المؤسسات متعددة الجنسيات بتغيير الأهمية النسبية لمختلف المحددات الاقتصادية لموقع مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر. وتعتبر تكاليف الإنتاج بالغة الأهمية، في حين أن السوق المضيفة ليست كذلك – إذ أن إمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية أكثر أهمية. حيث تعمل التجارة المفتوحة وتقليل القوانين والخصخصة على تحسين فرص الوصول إلى الأسواق أمام السلع والخدمات سواء بسواء. وستصبح البلدان التي تعمل على تحرير أطرها التنظيمية الداخلية وتوقيع الاتفاقيات التجارية الدولية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أكثر تنافسية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي ١٩٩٨: التوجهات والمحددات، UNCTAD، آب/أغسطس ١٩٩٨؛ التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، تقرير منظمة التجارة العالمية، ٩ تشرين أول/أكتوبر، ١٩٩٦.